



### ٣٥- كتاب الأضاحي<sup>(١)</sup>

(١) قال الجوهرى: قال الأصمعي: فيها أربع لغات أضحية بضم الهزة وكسرها وجمعها أضاحي بتشديد الباء وتخفيفها، واللغة الثالثة: ضحية وجمعها ضحايا، والرابعة أضحية بفتح الهزة والجمع أضحي كارتطة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى. قال القاضي وقيل: سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار، وفي الأضحى لغتان: التذكير لغة قيس والتأنيث لغة غنم.

#### ١- باب وقتها

١- (١٩٦٠) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا الأسود بن قيس (ح).

وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة عن الأسود بن قيس.

حدثني جندب بن سفیان، قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلم يعد أن صلى وفرغ من صلاته، سلم، فإذا هو يرى لحماً أضاحي، قد ذبحت، قبل أن يفرغ من صلاته، فقال: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ (أَوْ نَصَلِّيَ) فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>. (آخرجه البخاري: ١٩٨٥، ٥٥٠٠، ٥٥١٢، ٦١٧٤).

(١) وقوله: «قبل أن يصلي أو نصلي» الأول بالياء والثاني بالنون والظاهر أنه شك من الراوي، واختلف العلماء في وجوب الأضحية على الموسر فقال جمهورهم: هي سنة في حقه إن تركها بلا عذر لم يائمه ولم يلزمه القضاء، ومن قال بهذا أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وداود وغيرهم. وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث: هي واجبة على الموسر، وبه قال بعض المالكية. وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى. وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار. والمشهور عن أبي حنيفة: أنه إنما يوجبها على مقيم يملك نصاباً والله أعلم. وأما وقت الأضحية فيبني أن يذبحها بعد صلاته مع الإمام وحينئذ تجزئه بالإجماع، قال ابن المنذر: واجمعوا أنها لا تجوز قبل طلوع الفجر يوم النحر.

واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي وداود وابن المنذر وآخرون: يدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين، فإن ذبح بعد هذا الوقت أجراه سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى الضحى

أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى والبوادي والمسافرين، وسواء ذبح الإمام أضحيته أم لا. وقال عطاء وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر الثاني ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه. وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام، وسواء عنده أهل الأمصار والقرى، ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه، وقال الثوري: لا يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته وفي أثنائها، وقال ربيعة: فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشمس لا يجزيه وبعد طلوعها يجزيه، وأما آخر وقت التضحية فقال الشافعي: تجوز في يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده، ومن قال بهذا علي بن أبي طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي فقيه أهل الشام ومكحول وداود الظاهري وغيرهم. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: تختص بيوم النحر ويومين بعده، وروي هذا عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر وأنس رضي الله عنهم، وقال سعيد بن جبير: تجوز لأهل الأمصار يوم النحر خاصة ولأهل القرى يوم النحر وأيام التشريق، وقال محمد بن سيرين: لا تجوز لأحد إلا في يوم النحر خاصة.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنها تجوز في جميع ذي الحجة، واختلفوا في جواز التضحية في ليالي أيام الذبح فقال الشافعي: تجوز ليلاً مع الكراهة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والجمهور، وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد: لا تجزيه في الليل بل تكون شاة لحم.

(٢) قال الكتاب من أهل العربية: إذا قيل باسم الله تعين كتبه بالألف، وإنما تحذف الألف إذا كتب بسم الله الرحمن رحيم بكماها.

٢- ( ) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص سلام بن سليم، عن الأسود بن قيس.

عن جندب بن سفیان، قال: شهدت الأضحى مع رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته بالناس، نظر إلى غنم قد ذبحت، فقال: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ، فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله ﷺ: «فلينذبح على اسم الله» هو بمعنى رواية فليذبح باسم الله أي: قائلًا باسم الله هذا هو الصحيح في معناه. وقال القاضي: يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون معناه: فليذبح لله والباء بمعنى اللام. والثاني: معناه: فليذبح بسنة الله. والثالث: بسمية الله على ذبحته إظهاراً للإسلام وغالفة لمن يذبح لغيره وقمعاً للشيطان. والرابع: تبركاً باسمه وتيمناً بذكره كما يقال: سر على بركة الله، وسر باسم الله، وكره بعض العلماء أن يقال افعل كذا على اسم الله قال: لأن اسمه سبحانه على كل شيء. قال القاضي: هذا ليس بشيء، قال: وهذا الحديث يرد على هذا القائل.



٢- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

كِلَاهُمَا عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، كَحَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

٣- ( ) حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ اللَّحْظِ بْنِ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

سَمِعَ جُنْدَبُ بْنُ الْجَلْبَلِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ أَضْحَى، ثُمَّ خُطِبَ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَعِذْ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحَ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». [إخروجه البخاري: ٧٤٠٠].

(١) قوله: «أضحى» مصروف، وفي هذا أن الخطبة للعبد بعد الصلاة وهو إجماع الناس اليوم، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الإيمان ثم في كتاب الصلاة.

٣- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِبْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤- (١٩٦١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ غَامِرٍ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: ضَحَى خَالِي، أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ<sup>(١)</sup>». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدِي جَذْعَةً مِنَ الْمَعَزِ، فَقَالَ: «ضَحْ بِهَا، وَلَا تَصْلُحْ لِغَيْرِكَ<sup>(٢)</sup>». ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ضَحَى قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ مُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ». [إخروجه البخاري: ٩٥١، ٩٥٥، ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٧٦، ٩٨٣، ٥٥٤٥، ٥٥٥٦، ٥٥٦٠، ٥٥٦٣، ٦٦٧٣].

(١) قوله ﷺ: «تلك شاة لحم» معناه: أي ليست ضحية ولا ثواب فيها بل هي لحم لك تتفع به كما في الرواية الأخرى: «إنما هو لحم قدمته لأهلك».

(٢) قوله: «إن عني جذعة من المعز فقال ضح بها ولا تصلح لغيرك» وفي رواية: «ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك».

٥- ( ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ خَالَهَ أَبَا بُرْدَةَ ابْنَ بَشَّارٍ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ، لِلَّحْمِ

فِيهِ مَكْرُوهٌ<sup>(١)</sup>، وَإِنِّي عَجَلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِذْ نُسُكًا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ لَبَنٍ<sup>(٢)</sup>، هِيَ خَيْرٌ مِن شَاتِي لَحْمٍ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ<sup>(٤)</sup>، وَلَا تَجْزِي<sup>(٥)</sup> جَذْعَةً، عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ<sup>(٦)</sup>».

(١) قوله: «يا رسول الله إن هذا يوم اللحم فيه مكروه» قال القاضي: كذا روينا في مسلم مكروه بالكاف والماء من طريق السنجري والفارسي، وكذا ذكره الترمذي قال: وروينا في مسلم. من طريق العنزي مرقوم بالقاف والميم، قال: وصوب بعضهم هذه الرواية وقال: معناه: يشتهى فيه اللحم يقال: قومت إلى اللحم وقمرته إذا اشتبهته، قال: وهي بمعنى قوله في غير مسلم: «عرفت أنه يوم أكل وشرب فتعجلت واكلت وأطعمت أهلي وجيرانني». وكما جاء في الرواية الأخرى: «إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم» وكذا رواه البخاري.

قال القاضي: وأما رواية مكروه فقال بعض شيوخنا: صوابه اللحم فيه مكروه بفتح الحاء أي ترك الذبح والتضحية وبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه واللحم بفتح الحاء اشتهاه اللحم. قال القاضي: وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: ذبح ما لا يجزي في الأضحية مما هو لحم مكروه لمخالفة السنة، هذا آخر ما ذكره القاضي. وقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق وهذا حسن والله أعلم.

(٢) قوله: «عندي عناق لبن» العناق بفتح العين وهي الأثني من المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة وجمعها أعنق وعنوق.

وأما قوله «عناق لبن» فمعناه صغيرة قروية مما ترضع.

(٣) قوله: «عندي عناق لبن هي خير من شاتي لحم» أي أطيب لحماً وأنفع لسمنها ونفاستها، وفيه إشارة إلى أن المقصود في الضحايا طيب اللحم لا كثرته، فشاة نفيسة أفضل من شاتين غير سميتين بقيمتها، وقد سبق المسألة في كتاب الإيمان مع الفرق بين الأضحية والعق، ومختصره أن تكثير العدد في العق مقصود فهو الأفضل بخلاف الأضحية.

(٤) قوله ﷺ: «هي خير نسيكتك» معناه: أنك ذهبت صورة نسيكتين وهما هذه والتي ذبحها قبل الصلاة وهذه أفضل لأن هذه حصلت بها التضحية والأولى وقعت شاة لحم لكن له فيها ثواب لا بسبب التضحية فإنها لم تقع أضحية بل لكونه قصد بها الخير وأخرجها في طاعة الله، فلهذا دخلها أفضل التفضيل فقال: «هذه خير النسيكتين» فإن هذه الصيغة تتضمن أن في الأولى خيراً أيضاً.

(٥) أما قوله ﷺ: «ولا تجزي» فهو بفتح التاء هكذا الرواية فيه في جميع الطرق والكتب ومعناه: لا تكفي من نحو قوله تعالى: «واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده» وفيه أن جذعة المعز لا تجزي في الأضحية وهذا متفق عليه.

(٦) قوله ﷺ: «ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك» معناه: جذعة المعز



وهو مقتضى سياق الكلام وإلا فجذعة الضان تجزي.

عَنْ جَرِيرٍ.

٥- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «لَا يَذْبَحُنْ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا يَوْمٌ، اللَّحْمُ فِيهِ مَكْرُوهٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ هُثَيْمٍ.

٨- ( ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ ابْنِ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، عَارِمُ ابْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ) حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

٦- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ غُمَيْرٍ (ح).

حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ، فَقَالَ: «لَا يُضَحِّيَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ». قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، قَالَ «فَضَحْ بِهَا، وَلَا تَجْزِي جَذَعَةً، عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ غُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ.

٩- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَوَجَّهَ قِبَلَتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَلَا يَذْبَحُ حَتَّى يُصَلِّيَ». فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ نَسَكْتُ، عَنْ ابْنِ لَيْ، فَقَالَ: «ذَلِكَ شَيْءٌ عَجَلْتُهُ لِأَهْلِكَ». فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي شَاةَ خَيْرٍ مِنْ شَاتَيْنِ، قَالَ: «ضَحْ بِهَا فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَةً».

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَيْسَ عِنْدِي إِلَّا جَذَعَةٌ (قَالَ شُعْبَةُ: وَأُظَنُّهُ قَالَ) وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

٧- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ الْإِبْرَامِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

٩- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا، نَصَلِّي ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَصَابَ مُسْتَنَاءً، وَمَنْ ذَبَحَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ». وَكَانَ أَبُو بُرْدَةَ ابْنُ زِيَادٍ، قَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ<sup>(١)</sup> فَقَالَ «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ.

(١) قوله: «عندي جذعة خير من مسنة» المسنة هي: الثنية وهي: أكبر من الجذعة بسنة: فكانت هذه الجذعة أجود لطيب لحمها وسمتها.

١٠- (١٩٦٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ أَبِيوبَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

٧- ( ) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ، سَمِعَ الشَّعْبِيُّ، عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَعِذْ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ<sup>(١)</sup>، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ فَرُخِصَ لَهُ، فَقَالَ: لَا أَذْزِي أَبْلَغْتُ رُخْصَتَهُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لَا<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: وَأَنْكَفَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا<sup>(٣)</sup>، فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ فَتَجَزَّعُوا<sup>(٥)</sup>. [أَخْرَجَهُ الْخُسَارَى: ٩٥٤، ٩٨٤، ٥٥٤٩، ٥٥٦١،

٧- ( ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَهَنَادُ ابْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً



[٥٥٤٦]

ومذهب العلماء كافة يجزي سواء وجد غيره أم لا. وحكوا عن ابن عمر والزهري أنهما قالا: لا يجزي. وقد يحتج لهما بظاهر هذا الحديث. قال الجمهور: هذا الحديث عمول على الاستحباب والأفضل وتقديره: يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة فإن عجزتم فجذعة ضأن، وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وأنها لا تجزي بحال، وقد أجمعت الأمة أنه ليس على ظاهره لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه، وابن عمر والزهري يمنعان مع وجود غيره وعدمه، فتعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب والله أعلم. وأجمع العلماء على أنه لا تجزي الضحية بغير الإبل والبقر والغنم إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه قال: تجوز التضحية ببقرة الوحش عن سبعة وبالظبي عن واحد، وبه قال داود في بقرة الوحش والله أعلم.

والجذع من الضأن: ما له ستة تامة هذا هو الأصح عند أصحابنا وهو الأشهر عند أهل اللغة وغيرهم، وقيل: ماله ستة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية، وقيل: ابن عشرة حكاه القاضي وهو غريب، وقيل: إن كان متولداً من بين شابين فسته أشهر، وإن كان من هرمين فثمانية أشهر، ومذهبنا ومذهب الجمهور: أن أفضل الأنواع البدينة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز، وقال مالك: الغنم أفضل لأنها أطيب لحماً، حجة الجمهور أن البدينة تجزي عن سبعة وكذا البقرة، وأما الشاة فلا تجزي إلا عن واحد بالاتفاق فدل على تفضيل البدينة والبقرة، واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقيل الإبل أفضل من البقرة، وقيل: البقرة أفضل من الإبل وهو الأشهر عندهم، وأجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها واختلفوا في تسميتها، فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابه، وفي صحيح البخاري عن أبي أمامة: «كنا نسمن الأضحية وكان المسلمون يسمنون». وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك: كراهة ذلك لتلا يشبه باليهود وهذا قول باطل.

١٤- (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رَجُلًا فَنَحَرُوا، وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ، أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرَ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: «فأمرهم أن لا ينحروا حتى ينحَرَ النبي ﷺ» هذا مما يحتج به مالك في أنه لا يجزي الذبيح إلا بعد ذبح الإمام كما سبق في مسألة اختلاف العلماء في ذلك والجمهور يتأولونه على أن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت، ولهذا جاء في باقي الأحاديث التقييد بالصلاة وأن من ضحى بعدها أجره ومن لا فلا.

١٥- (١٩٦٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ.

عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا

(١) قوله: «وذكر هنة من جيرانه» أي حاجة.

(٢) هذا الشك بالنسبة إلى علم أنس ﷺ، وقد صرح النبي ﷺ في حديث البراء بن عازب السابق بأنها لا تبلغ غيره ولا تجزي أحداً بعده.

(٣) قوله: «وانكفا رسول الله ﷺ إلى كبشين فذبحهما» انكفاً مهموز أي: مال وانعطف، وفيه إجزاء الذكر في الأضحية وأن الأفضل أن يذبحها بنفسه وهما مجتمع عليهما، وفيه جواز التضحية بحيوانين.

(٤) وقوله: «غنيمة» بضم الغين تصغير الغنم.

(٥) قوله: «فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها أو قال فتجزعوها» هما بمعنى وهذا شك من الراوي في أحد اللفظتين.

١١- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَهْشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ دَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ<sup>(١)</sup> ذَبْحًا<sup>(٢)</sup> ثُمَّ ذَكَرَ بِوَيْثِلٍ حَدِيثُ ابْنِ عُكَيْةٍ.

(١) وأما قوله: (أن يعيد) فكذا هو في بعض الأصول المعتمدة بالياء من الإعادة، وفي كثير منها: «أن يعد» بحذف الياء ولكن بتشديد الدال من الإعداد وهو التهية والله أعلم.

(٢) أما ذبحاً فاتفقوا على ضبطه بكسر الدال أي حيواناً يذبح كقول الله تعالى: «وفلينا به ذبحاً».

١٢- ( ) وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَنِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي ابْنَ وَرْدَانَ) حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ فَوَجَدَ رِيحَ لَحْمٍ فَتَنَاهُمْ أَنْ يَذْبَحُوا، قَالَ: «مَنْ كَانَ ضَحَى، فَلْيُعِدْ». ثُمَّ ذَكَرَ بِوَيْثِلٍ حَدِيثَهُمَا.

## ٢- باب بين الإضحية

١٣- (١٩٦٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَغْسَرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ<sup>(١)</sup>».

(١) قال العلماء: المسنة هي: الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها، وهذا تصريح بأنه لا يجوز الجذع من غير الضأن في حال من الأحوال، وهذا مجمع عليه على ما نقله القاضي عياض، ونقل العبدري وغيره من أصحابنا عن الأوزاعي أنه قال: يجزي الجذع من الإبل والبقر والمعز والضأن، وحكى هذا عن عطاء. وأما الجذع من الضأن فمذهبنا



عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ (١) (٢) أَقْرَنَيْنِ (٣)، ذَبَحَهُمَا بِيَدَيْهِ (٤) وَسَمَّى (٥) وَكَبَّرَ (٦)، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا (٧) (٨). [أخرجه البخاري: ٥٥٥٨، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٩، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤].

(١) قال ابن الأعرابي وغيره: الأملح هو الأبيض الخالص البياض. وقال الأصمعي: هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد. وقال أبو حاتم: هو الذي يخالط بياضه حمرة. وقال بعضهم: هو الأسود يعلوه حمرة. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر. وقال الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود. وقال الداودي: هو التغير الشعر بسواد وبياض.

(٢) وأما قوله: «أملحين» ففيه استحباب استحسان لون الأضحية وقد أجمعوا عليه قال أصحابنا: أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود، ثم السوداء.

(٣) وقوله: أقرنين أي لكل واحد منهما قرنان حسان.

قال العلماء: فيستحب الأقرن.

(٤) قوله: «ذبحهما بيده» فيه أنه يستحب أن يتولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه ولا يوكل في ذبحها إلا العنز، وحيتذ يستحب أن يشهد ذبحها وإن استتاب فيها مسلماً جاز بلا خلاف، وإن استتاب كتيباً كره كراهية تزريه وأجزأه ووقعت التضحية عن الموكل، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مالكاً في إحدى الروايتين عنه فإنه لم يجوزها، ويجوز أن يستتيب صبياً أو امرأة حائضاً لكن يكره توكيل الصبي، وفي كراهية توكيل الحائض وجهان، قال أصحابنا: الحائض أولى بالاستتابة من الصبي والصبي أولى من الكتاني، قال أصحابنا: والأفضل لمن وكل أن يوكل مسلماً فقيهاً بباب الذبائح والضحايا لأنه أعرف بشروطها وسننها والله أعلم.

(٥) قوله: «وسمى» فيه إثبات التسمية على الضحية وسائر الذبائح وهذا مجمع عليه لكن هل هو شرط أم مستحب؟ فيه خلاف سبق إيضاحه في كتاب الصيد.

(٦) قوله: «وكبر» فيه استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر.

(٧) قوله: «ووضع رجله على صفاحهما» أي صفحة العنق وهي جانبه، وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن لثلاث تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبيح أو تؤذيه، وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن هذا.

(٨) وفي هذا الحديث جواز تضحية الإنسان بعدد من الحيوان واستحباب الأقرن، وأجمع العلماء على جواز التضحية بالأجم الذي لم يخلق له قرنان، واختلفوا في مكسور القرن فجوزوه الشافعي وأبو حنيفة والجمهور سواء كان يدمي أم لا، وكرهه مالك إذا كان يدمي وجعله عيباً، وأجمعوا على استحباب استحسانها واختيار أكملها، وأجمعوا على أن

يَقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «ضَحُّ بِهِ أَنْتَ» (١).

قَالَ قُتَيْبَةُ: عَلَى صَحَابَتِهِ. [أخرجه البخاري: ٢٣٠٠، ٢٥٠٠، ٥٥٥٥].

(١) قال أهل اللغة: العتود من أولاد المعز خاصة وهو ما رعي وقوي، قال الجوهري وغيره: هو ما بلغ سنة، وجمعه أعتدة وعدنان بإدغام التاء في الدال. قال البيهقي وسائر أصحابنا وغيرهم: كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلها رخصة لأبي بردة بن نيار المذكور في حديث البراء بن عازب السابق.

قال البيهقي: وقد رويناه ذلك من رواية الليث بن سعد ثم روى ذلك بإسناده الصحيح عن عقبة بن عامر قال: «أعطاني رسول الله ﷺ غنماً أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال: ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها بعدك» قال البيهقي: وعلى هذا يحمل أيضاً ما رويناه عن زيد بن خالد قال: «قسم رسول الله ﷺ في أصحابه غنماً فأعطاني عتوداً جذعاً فقال ضح به فقلت: إنه جذع من المعز أضحي به. قال: نعم ضح به فضحيت» هذا كلام البيهقي، وهذا الحديث رواه أبو داود بإسناد جيد حسن، وليس فيه رواية أبي داود من المعز ولكنه معلوم من قوله: «عتود»، وهذا التأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والله أعلم.

١٦- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَانِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ (١) الْجُهَنِيِّ.

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا ضَحَايَا، فَأَصَابَنِي جَذَعٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَصَابَنِي جَذَعٌ، فَقَالَ «ضَحُّ بِهِ». [أخرجه البخاري: ٥٥٤٧].

(١) قوله: «عن يحيى بن أبي كثير عن بعجة» هو بالباء الموحدة مفتوحة.

١٦- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ)، أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُقْبَةَ ابْنَ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

٣- باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل

والتسمية والتكبير

١٧- (١٩٦٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.



دليل لاستحباب قول المضحي حال الذبح مع التسمية والتكبير: اللهم تقبل مني، قال أصحابنا: ويستحب معه: اللهم منك وإليك تقبل مني، فهذا مستحب عندنا وعند الحسن وجماعة وكرهه أبو حنيفة، وكره مالك: اللهم منك وإليك وقال: هي بدعة، واستدل بهذا من جوز تضحية الرجل عنه وعن أهل بيته واشتراكهم معه في الثواب وهو مذهب الجمهور، وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وزعم الطحاوي: أن هذا الحديث منسوخ أو مخصوص وغلطه العلماء في ذلك فإن النسخ والتخصيص لا يثبتان بمجرد الدعوى.

(٥) قوله ﷺ: «واخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال: بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي به» هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره فاضجعه وأخذ في ذبحه قائلاً: باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة مضحياً به، ولقطة «ثم» هنا متاولدة على ما ذكرته بلا شك، وفيه استحباب إضجاع الغنم في الذبح وأنها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لأنه أرفق بها، وبهذا جاءت الأحاديث واجمع المسلمون عليه، واتفق العلماء وعمل المسلمين، على أن إضجاعها يكون على جانبها الأيسر لأنه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإسالك رأسها باليسار.

#### ٤- باب جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ

##### وَالظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ

٢٠- (١٩٦٨) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْغَزَرِيُّ، حدثنا

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ.

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، قَالَ ﷺ: «أَعْجَلْ أَوْ أَرْنِي<sup>(١)</sup>، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup> فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ<sup>(٣)</sup>، وَمَا حَدَّثْتُكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْسَةِ<sup>(٥)</sup>». قَالَ: وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ، فَذَبَحْنَاهَا بِعَيْرٍ<sup>(٦)</sup>، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَهْزِهِ الْإِبِلُ أَوْ ابْدَأَ كَأَوْبِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا<sup>(٧)</sup>». [أخرجه البخاري: ٢٤٨٨، ٢٥٠٧، ٣٠٧٥، ٥٥٠٣، ٥٥٠٦، ٥٥٠٩، ٥٥٤٤، ٥٥٤٣].

(١) أما أعجل فهو بكسر الجيم، وأما أرن فيفتح الهمزة وكسر الراء وإسكان النون، وروي بإسكان الراء وكسر النون، وروي أرنني بإسكان الراء وزيادة ياء، وكذا وقع هنا في أكثر النسخ. قال الخطابي: صوابه أرن على وزن أعجل وهو بمعناه وهو من النشاط والخفة أي أعجل ذبحها لتلا ثموت خنقا، قال: وقد يكون أرن على وزن أطم أي أهلكتها ذبحاً من أرن القوم إذا هلكوا مواشيهم، قال: ويكون أرن على وزن أعط بمعنى آدم الخبز ولا تفر من قولهم رنوت إذا أدعت النظر، وفي الصحيح أرن بمعنى أعجل

العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء وهو المرض والعجف والعمور والعرج البين لا تجزى التضحية بها، وكذا ما كان في معناها أو أقيح كالعمى وقطع الرجل وشبهه، وحديث البراء هذا لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، ولكنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أصحاب السنن بأسانيد صحيحة وحسنة، قال أحمد بن حنبل: ما أحسنه من حديث. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح والله أعلم.

١٨- ( ) حدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أُمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَحُهُمَا بِيَدَيْهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاضِعاً قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، قَالَ: وَسَمَى وَكَبَّرَ.

١٨- ( ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

قَالَ قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٨- ( ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَقُولُ «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

١٩- (١٩٦٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ حَيَّوَةُ، أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ<sup>(١)</sup>، فَأَتَيْ بِهُ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ! هَلُمِّي الْمُدَّةَ<sup>(٢)</sup>». ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ<sup>(٣)</sup>». فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذْنَاهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ<sup>(٤)</sup>». ثُمَّ ضَحَّى بِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) وأما قوله في الحديث الآخر: «يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد» فمعناه: أن قوائمه ويطئه وما حول عينيه أسود والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «هللي المدية» أي هاتيا وهي بضم الميم وكسرهما وفتحها وهي السكين.

(٣) قوله ﷺ: «اشحذيها بحجر» هو بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحة وبالدال المعجمة أي حديدتها، وهذا موافق للحديث السابق في الأمر بإحسان القتلة والذبح وإحداذ الشفرة.

(٤) قوله ﷺ: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد» فيه



الودجين وعنه اشتراط قطع الأربعة كما قال الليث وأبو ثور. وعن أبي يوسف ثلاث روايات إحداها: كأبي حنيفة. والثانية: إن قطع الحلقوم واثنين من الثلاثة الباقية حلت وإلا فلا. والثالثة: يشترط قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين. وقال محمد بن الحسن: إن قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حل وإلا فلا والله أعلم.

قال بعض العلماء: وفي قوله ﷺ: «ما أنهر الدم فكل دليل» على جواز ذبح المنحور ونحر المذبوح، وقد جوزوه العلماء كافة إلا داود فمنعهما وكرهه مالك كراهة تنزيه، وفي رواية كراهة تحريم، وفي رواية عنه إباحة ذبح المنحور دون نحر المذبوح، وأجمعوا أن السنة في الإبل النحر وفي الغنم الذبح والبقر كالغنم عندنا وعند الجمهور، وقيل: يتخير بين ذبحها ونحرها.

(٣) قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر» أما السن والظفر فمضروبان بالاستثناء بليس، وأما أنهره فمعناه أساله وصبه بكثرة وهو شبه بجري الماء في النهر يقال نهر الدم وأنهرته.

(٤) قوله ﷺ: «أما السن فعظم» معناه: فلا تذبحوا به فإنه يتنجس بالدم وقد نهيتم عن الاستنجاء بالعظام لئلا تتنجس لكونها زاد إخوانكم من الجن.

(٥) وأما قوله ﷺ: «وأما الظفر فمدى الحبشة» فمعناه أنهم كفار وقد نهيتم عن التشبيه بالكفار وهذا شعار لهم.

(٦) وقوله: «فند منها بعير» أي شرد وهرب نافرأ، والأوابد النضور والتوحش وهو جمع آبدة بالمد وكسر الباء المخففة ويقال منه أبدت بفتح الباء تأبذ بضمها وتأبذ بكسرهما وتأبذت، ومعناه: نفرت من الإنس وتوحشت، وفي هذا الحديث دليل لإباحة عقر الحيوان الذي يند ويعجز عن ذبحه ونحره. قال أصحابنا وغيرهم: الحيوان المأكول الذي لا تحل ميتة ضربان: مقلود على ذبحه ومتوحش، فالمقلود عليه لا يحل إلا بالذبح في الحلق واللثة كما سبق وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا الأنسي والوحشي إذا قدر على ذبحه بأن أمسك الصيد أو كان متأنساً فلا يحل إلا بالذبح في الحلق واللثة، وأما المتوحش كالصيد فجميع أجزائه يذبح ما دام متوحشاً، فإذا رماه بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب شيئاً منه ومات به حل بالإجماع، وأما إذا توحش أنسي بأن ند بعير أو بقرة أو فرس أو شردت شاة أو غيرها فهو كالصيد فيحمل بالرمي إلى غير مذهبه ويارسال الكلب وغيره من الجوارح عليه، وكذا لو تردى بعير أو غيره في بئر ولم يمكن قطع حلقومه ومريته فهو كالبعير النادر في حله بالرمي بلا خلاف عندنا، وفي حله يارسال الكلب وجهان أصحهما: لا يحل.

قال أصحابنا: وليس المراد بالتوحش مجرد الإقلاط بل متى تيسر لحوقه بعد ولو باستعانة بمن يمسكه ونحو ذلك فليس متوحشاً ولا يحل حيث لا يزال بالذبح في المذبوح، وإن تحقق العجز في الحال جاز رمية ولا يكلف الصبر إلى القدرة عليه، وسواء كانت الجراحة في فخذه أو خاصرته أو غيرهما من بدنه فيحل، هذا تفصيل مذهبتنا، وعن قال بإباحة عقر النادر كما ذكرنا علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والشعبي والحسن البصري والأسود بن يزيد والحكم وحماد والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والمزني وداود والجمهور،

وأن هذا شك من الراوي هل قال: أرن أو قال: أعجل؟ قال القاضي عياض: وقد رد بعضهم على الخطابي قوله: أنه من أرن القوم إذا هلكوا مواشيهم لأن هذا لا يتعدى والمذكور في الحديث متعدد على ما فسره، ورد عليه أيضاً قوله: أنه أرن إذ لا تجتمع همتان إحداها ساكنة في كلمة واحدة وإنما يقال في هذا أرن بالياء. قال القاضي: وقال بعضهم: معنى أرن بالياء سيلان الدم. وقال بعض أهل اللغة: صواب اللفظة بالهمز والمشهور بلا همز والله أعلم.

(٧) قوله ﷺ: «وذكر اسم الله» هكذا هو في النسخ كلها وفيه مخدوف أي وذكر اسم الله عليه أو معه، ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه، قال العلماء: ففي هذا الحديث تصريح بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم ولا يكفي رضا ودفعها بما لا يجري الدم. قال القاضي: وذكر الخشي في شرح هذا الحديث ما أنهز بالزاي والنهز بمعنى الدفع، قال: وهذا غريب والمشهور بالراء المهملة، وكذا ذكره إبراهيم الحربي والعلماء كافة بالراء المهملة، قال بعض العلماء: والحكمة في اشتراط الذبح وانهار الدم تميز حلال اللحم والشحم من حرامهما وتنبه على أن تحريم الميتة لبقاء دمه، وفي هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل عدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام فيدخل في ذلك السيف والسكين والستان والحجر والخشب والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة فكلها تحصل بها الذكاة إلا السن والظفر والعظام كلها، أما الظفر فيدخل فيه ظفر الأدمي وغيره من كل الحيوانات، وسواء المتصل والمنفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة به للحديث.

وأما السن فيدخل فيه سن الأدمي وغيره الطاهر والنجس والمتصل والمنفصل، ويلحق به سائر العظام من كل الحيوان المتصل منها والمنفصل الطاهر والنجس فكله لا تجوز الذكاة بشي منه، قال أصحابنا: وفهنا العظام من بيان النبي ﷺ العلة في قوله: «أما السن فعظم» أي: نهيتكم عنه لكونه عظماً، فهنا تصريح بأن العلة كونه عظماً، فكل ما صدق عليه اسم العظم لا تجوز الذكاة به، وقد قال الشافعي وأصحابه: بهذا الحديث في كل ما تضمنته على ما شرحته، وبهذا قال النخعي والحسن بن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وفقهاء الحديث وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز بالسن والعظم المتصلين ويجوز بالمنفصلين. وعن مالك روايات أشهرها جوازه بالعظم دون السن كيف كانا. والثانية: كمذهب الجمهور. والثالثة: كأبي حنيفة. والرابعة: حكاهما عنه ابن المنذر يجوز بكل شيء حتى بالسن والظفر. وعن ابن جريج: جواز الذكاة بعظم الحمار دون القرد، وهذا مع ما قبله باطلان متباينان للسنة. قال الشافعي وأصحابه وموافقوهم: لا تحصل الذكاة إلا بقطع الحلقوم والمريء بكاملهما ويستحب قطع الودجين ولا يشترط وهذا أصح الروايتين عن أحمد. وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه إذا قطع الحلقوم والمريء والودجين وأسأل الدم حصلت الذكاة، قال: واختلفوا في قطع بعض هذا فقال الشافعي: يشترط قطع الحلقوم والمريء ويستحب الودجان، وقال الليث وأبو ثور وداود وابن المنذر: يشترط الجميع. وقال أبو حنيفة: إذا قطع ثلاثة من هذه الأربعة أجزائه. وقال مالك: يجب قطع الحلقوم والودجين ولا يشترط المريء وهذه رواية عن الليث أيضاً. وعن مالك رواية أنه يكفي قطع



وقال سعيد بن المسيب وربيعة والليث ومالك: لا يحل إلا بذكاة في حلقه كغيره دليل الجمهور حديث رافع المذكور والله أعلم.

(٧) أما النهب بفتح النون فهو المنهوب وكان هذا النهب غنيمة.

٢١- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ ابْنِ رَافِعٍ ابْنِ خَدِيجٍ.

عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبُذْيِ الْحُلَيْفَةِ مِنْ تَهَامَةَ<sup>(١)</sup>، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا، فَعَجَّلَ الْقَوْمُ، فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتَ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ<sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ كَتَحْوِ حَدِيثِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ.

(١) قوله: «كنا مع رسول الله ﷺ ببُذْيِ الحليفة من تهامة» قال العلماء: الحليفة هذه مكان من تهامة بين حاذة وذات عرق وليست ببُذْيِ الحليفة التي هي ميقات أهل المدينة، هكذا ذكره الحازمي في كتابه المؤتلف في أسماء الأماكن لكنه قال الحليفة من غير لفظ بُذْيِ، والذي في صحيح البخاري ومسلم: ببُذْيِ الحليفة فكانه يقال بالوجهين.

(٢) قوله: «فأصبنا غنماً وإبلاً فعجل القوم فأغلوها القُدُور فامر بها فكفت» معنى كفت أي قلبت وأريق ما فيها، وإنما أمر بإراقتهما لأنهم كانوا قد انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذي لا يجوز فيه الأكل من مال الغنمة المشتركة، فإن الأكل من الغنائم قبل القسمة إنما يباح في دار الحرب، وقال المهلب بن أبي صفرة المالكي: إنما أمروا بإكفاء القُدُور عقوبة لهم لاستعجالهم في السير وتركهم النبي ﷺ في أخريات القوم متعرضاً لمن يقصده من عدو وغزو والأول أصح. وأعلم أن المأمور به من إراقة القُدُور إنما هو إتلاف نفس المرق عقوبة لهم، وأما نفس اللحم فلم يثقلوه بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم ولا يظن أنه ﷺ أمر بإتلافه لأنه مال للغنائم وقد نهى عن إضاعة المال، مع أن الجناية بطبخه لم تقع من جميع مستحقي الغنمة إذ من جملتهم أصحاب الخمس ومن الغنائم من لم يطبخ. فإن قيل: فلم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المغنم؟ قلنا: ولم ينقل أيضاً أنهم أحرقوه وأتلفوه وإذ لم يات فيه نقل صريح وجب تأويله على وفق القواعد الشرعية وهو ما ذكرناه، وهذا بخلاف إكفاء قُدُور لحم الحمر الأهلية يوم خيبر فإنه أتلف ما فيها من لحم وورق لأنها صارت نجسة، ولهذا قال النبي ﷺ فيها «إنها رجس» أو نجس كما سبق في باب، وأما هذه اللحوم فكانت طاهرة متفعلاً بها بلا شك فلا يظن إتلافها والله أعلم.

(٣) قوله: «ثم عدل عَشْرًا من الغنم بجزور» هذا محمول على أن هذه كانت قيمة هذه الغنم والإبل فكانت الإبل نفيسة دون الغنم بحيث كانت قيمة البعير عشر شياه، ولا يكون هذا مخالفاً لقاعدة الشرع في باب الأضحية في إقامة البعير مقام سبع شياه، لأن هذا هو الغالب في قيمة الشياه والإبل المعتدلة، وأما هذه القسمة فكانت قضية اتفق فيها ما ذكرناه من نفاسة الإبل دون الغنم، وفيه أن قسمة الغنيمة لا يشترط فيها قسمة كل نوع على حدة.

٢٢- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رَافِعٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ سَعِيدٍ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رَافِعَةَ ابْنِ رَافِعٍ ابْنِ خَدِيجٍ.

عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَذَكِّي بِاللَّبِطِ<sup>(١)</sup>؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقَصْصِهِ، وَقَالَ: فَتَدَّ عَلَيْنَا بَعِيرٌ مِنْهَا، فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَهَضْنَاهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «فذكي باللبط» هو بلام مكسورة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم طاء مهملة وهي قشور القصب، ولبط كل شيء قشوره والواحدة لبطة وهو معنى قوله في الرواية الثانية: «أفندبح بالقصب» وفي رواية أبي داود وغيره: «أفندبح بالمروة» فهو محمول على أنهم قالوا: هذا وهذا، فأجابهم ﷺ بجواب جامع لما سأله ولغيره نفيًا وإثباتًا فقال: كل ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر.

(٢) قوله: «فرمينا بالنبل حتى وهضناه» هو بهاء مفتوحة مخففة ثم صاد مهملة ساكنة ثم نون ومعناه: رمينا رميًا شديدًا، وقيل: أسقطناه إلى الأرض، ووقع في غير مسلم رهضناه بالراء أي: حبسناه.

٢٢- ( ) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ ابْنُ زُكْرِيَاءَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَسْرُوقٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ بِتَمَامِهِ.

وَقَالَ فِيهِ: وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، أَفَنَدْبِحُ بِالْقَصَبِ.

٢٣- ( ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْوَلِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَّادَةَ ابْنِ رَافِعَةَ ابْنِ رَافِعٍ.

عَنْ رَافِعِ ابْنِ خَدِيجٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَأَقْرُ الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: فَعَجَّلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتَ، وَذَكَرَ سَائِرَ الْقِصَّةِ.

## ٥- باب بَيَان مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ

الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ

وَأَبَاحِيَّتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ

٢٤- (١٩٦٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنُ الْقَلَاءِ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ<sup>(١)</sup>، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ:

شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ



الخطبة، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحْمٍ نَسْكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. [أخرجه البخاري: ٥٥٧٣].

(١) قال القاضي: لهذا الحديث من رواية سفيان عند أهل الحديث علة في رفعه لأن الحفاظ من أصحاب سفيان لم يرفعوه ولهذا لم يروه البخاري من رواية سفيان ورواه من غير طريقة، قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه عبد الجبار بن العلاء لأن علي بن المديني وأحمد بن حنبل والقعني وأبا خيثمة وإسحاق وغيرهم روه عن ابن عيينة موقوفاً، قال: ورفع الحديث عن الزهري صحيح من غير طريق سفيان، فقد رفعه صالح ويونس ومعمّر والزبيدي ومالك من رواية جويرية كلهم روه عن الزهري مرفوعاً، هذا كلام الدارقطني والمتمن صحيح بكل حال والله أعلم.

٢٥- ( ) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ.

أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ فَصَلَّى لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمًا نَسْكِبُكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا<sup>(١)</sup>.

(١) قوله في حديث علي عليه السلام أنه خطب فقال: «إن رسول الله ﷺ قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسكبكم فوق ثلاث ليال فلا تأكلوا». وفي حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا يأكل أحدكم من أضحيته فوق ثلاثة أيام» قال سالم: وكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وذكر حديث جابر مثله في النهي ثم قال: كلوا بعد وادخروا وتزودوا وحديث عائشة: «أنه دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحى فقال النبي ﷺ: «ادخروا ثلاثة أيام ثم تصدقوا»، ثم ذكر الحديث: «إنما كنت نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا» وذكر معناه: من حديث جابر وسلمة بن الأكوخ وأبي سعيد وثوبان وبريدة.

قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأضاحي والأكل منها بعد ثلاث وإن حكم التحريم باق كما قاله علي وابن عمر. وقال جماهير العلماء: يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث والنهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ لا سيما حديث بريرة وهذا من نسخ السنة بالسنة، وقال بعضهم: ليس هو نسخاً بل كان التحريم لعله فلما زالت زال الحديث سلمة وعائشة، وقيل: كان النهي الأول للكره لا للتحريم، قال هؤلاء: والكره باقية إلى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفنت دافة وإسماهم الناس، وحلوا على هذا مذهب علي وابن عمر والصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل إلى متى شاء لصريح حديث بريرة وغيره والله أعلم.

٢٥- ( ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ

إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٦- (١٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

٢٦- ( ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ (بِعَنِي ابْنِ عُثْمَانَ).

كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٢٧- ( ) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لَحْمُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ<sup>(١)</sup>. [أخرجه البخاري: ٥٥٧٤].

(١) قوله ﷺ: «بعد ثلاث» قال القاضي: يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبحها، ويحتمل من يوم النحر وإن تأخر ذبحها إلى أيام التشريق قال وهذا أظهر.

٢٨- (١٩٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضَاحِيَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ فَقَالَتْ: صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى<sup>(١)</sup>، زَمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْخِرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا



مُسْنَدُ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، كَلَامُهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِثْقَى، فَأَرْخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا». قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ<sup>(١)</sup>. (إخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: ١٧١٩).

٣١- ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثَيْمٍ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا لَا نَمْسِكُ لَحُومَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَزَوَّدَ مِنْهَا، وَنَأْكُلَ مِنْهَا (بَعْضُ ثَلَاثِ).

(١) قوله في حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر: «قلت لعطاء قال جابر: حتى جئنا المدينة قال: نعم» ووقع في البخاري: «لا» بدل قوله هنا: «نعم» فيحتمل أنه نسي في وقت فقال: لا وذكر في وقت فقال: نعم.

٣٢- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (إخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: ٢٩٨٠، ٥٤٢٤، ٥٥٦٧).

٣٣- (١٩٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! لَا تَأْكُلُوا لَحُومَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ». (وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ). فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَاجْسِدُوا أَوْ ادْخِرُوا».

بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ يَتَخَذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمَعُونَ مِنْهَا الرُّدَكَ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُوَكَّلَ لَحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ<sup>(٤)</sup>، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا<sup>(٥)</sup>».

(١) قوله: «دف آيات من أهل البادية حضرة الأضحى» هي بفتح الحاء وضمها وكسرهما والضاد ساكنة فيها كلها وحكى فتحها وهو ضعيف وإنما تفتح إذا حذفت الهاء فيقال بمحض فلان.

(٢) قوله: «إن الناس يتخذون الأسقية من ضحايهم ويجمعون منها الرودك» قوله: يجمعون بفتح الياء مع كسر الميم وضمها ويقال: بضم الياء مع كسر الميم، يقال: جمعت اللبن أجمله بكسر الميم وأجمله بضمها جملاً وأجملته أجمله إجمالاً أي: أذنته وهو بالجيم.

(٣) قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت» قال أهل اللغة: الدافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعاً سراً خفياً، ودف يدف بكسر الدال ودافة الأعراب ممن يرد منهم المصير، والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة.

(٤) قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفّت فكلوا وادخروا وتصدقوا» هذا تصريح بزوال النهي عن ادخارها فوق ثلاث، وفيه الأمر بالصدقة منها والأمر بالأكل، فأما الصدقة منها إذا كانت أضحية تطوع فواجبة على الصحيح عند أصحابنا بما يقع عليه الاسم منها ويستحب أن يكون بمعظمها، قالوا: وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث، وفيه قول: أنه يأكل كل النصف ويتصدق بالنصف وهذا الخلاف في قدر أدنى الكمال في الاستحباب.

فأما الإجزاء فيجزيه الصدقة بما يقع عليه الاسم كما ذكرنا، ولنا وجه: أنه لا تجب الصدقة بشيء منها، وأما الأكل منها فيستحب ولا يجب، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن بعض السلف: أنه أوجب الأكل منها وهو قول أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا حكاه عنه الماوردي لظاهر هذا الحديث في الأمر بالأكل مع قوله تعالى: «فكلوا منها» وحمل الجمهور هذا الأمر على التذبح أو الإباحة لا سيما وقد ورد بعد الحظر كقوله تعالى: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» وقد اختلف الأصوليون المتكلمون في الأمر الوارد بعد الحظر فالجمهور من أصحابنا وغيرهم على أنه للوجوب كما لو ورد ابتداء، وقال جماعة منهم من أصحابنا وغيرهم: إنه للإباحة.

٢٩- (١٩٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا».

٣٠- ( ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ



قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: شَكَ عُبْدُ الْأَعْلَى.

(١) هكذا وقع في نسخ بلادنا سعيد عن قتادة عن أبي نضرة، وكذا ذكره أبو علي الغساني والقاضي عن نسخة الجلودي والكساني قالوا: وفي نسخة ابن ماهان: سعيد عن أبي نضرة من غير ذكر قتادة، وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي في الأطراف وخلف الواسطي، قال أبو علي الغساني: وهذا هو الصواب عندي والله أعلم.

(٢) قوله: في طريق ابن أبي شيبة وابن المثنى: «عن أبي نضرة عن أبي سعيد» هذا خلاف عادة مسلم في الاختصار، وكان مقتضى عادته حذف أبي سعيد في الطريق الأول ويقتصر على أبي نضرة ثم يقول ح ويتحول فإن مدار الطريقين على أبي نضرة والعبارة فيهما عن أبي سعيد الخلدري بلفظ واحد وكان ينبغي تركه في الأولى.

(٣) قوله: «إن لهم عيالاً وحشماً وخدماء» قال أهل اللغة: الحشم بفتح الحاء والشين هم اللاتذون بالإنسان يخدمونه ويقومون بأموره، وقال الجوهري: هم خدم الرجل ومن يغضب له سمو بذلك لأنهم يغضبون له، والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء أيضاً، ومنه قولهم: فلان لا يحتشم أي لا يستحي، ويقال: حشمته وأحشمته إذا أغضته وإذا أخرجته فاستحي الخجلة وكان الحشم أعم من الخدم فلهذا جمع بينهما في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام والله أعلم.

٣٤- (١٩٧٤) حدثنا إسحاق ابن منصور، أخبرنا أبو عاصم، عن يزيد ابن أبي عبيد.

عَنْ مَسْلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضَيِّحُنْ فِي بَيْتِهِ، بَعْدَ ثَلَاثَةِ شَيَأٍ».

فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ أَوَّلٍ؟ فَقَالَ «لَا»، إِنَّ ذَلِكَ عَامَ كَانَ النَّاسُ فِيهِ بِجَهْلٍ<sup>(١)</sup>، فَأَرَدْتُ أَنْ يَقْشَوْ فِيهِمْ<sup>(٢)</sup>». (أخرجه البخاري: ٥٥٦٩).

(١) والجهد هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة.

(٢) هكذا هو في جميع نسخ مسلم يفسو بالفاء والشين أي يشيع لحم الأضاحي في الناس ويستفح به المحتاجون، ووقع في البخاري يعينوا بالعين من الإعانة، قال القاضي في شرح مسلم: الذي في مسلم أشبه، وقال في المشارق: كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والله أعلم.

٣٥- (١٩٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ.

عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: دَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ! أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ<sup>(١)</sup>». فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

(١) قوله: «عن ثوبان قال: دبَّح رسول الله ﷺ ضحيته ثم قال: يا ثوبان اصلح هذه» فلم أزل أطعمه منها حتى قدم المدينة، هذا فيه تصريح بجواز ادخار لحم الأضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه، وفيه أن الادخار والتزود في الأسفار لا يقدر في التوكل ولا يخرج صاحبه عن التوكل، وفيه أن الضحية مشروعة للمسافر كما هي مشروعة للمقيم وهذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء، وقال النخعي وأبو حنيفة: لا ضحية على المسافر، وروي هذا عن علي رضي الله تعالى عنه، وقال مالك وجماعة: لا تشرع للمسافر بمنى ومكة.

٣٥- ( ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

كِلَاهُمَا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٦- ( ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْنَرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ». قَالَ فَأَصْلَحْتُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ الْمَدِينَةَ.

٣٦- ( ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَقُلْ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٧- (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سَيَّانٍ).

(وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ضِرَارِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مُرَّةٍ، أَبُو سَيَّانٍ، عَنْ مُحَارِبِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ، عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ».



في ثواب إراقة الدم، فاما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة وقد نص الشافعي في سنن حرملة أنها إن تسرت كل شهر كان حسناً، هذا تلخيص حكمها في مذهبنا. وادعى القاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعتيرة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة» والفرع أول التاج كان يتج لهم فيذبحونه، قال أهل اللغة وغيرهم: الفرع بفاء ثم راء مفتوحين ثم عين مهملة ويقال: فيه الفرعة بالهاء والعتيرة بعين مهملة مفتوحة ثم تاء مثناة من فوق، قالوا: والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية أيضاً.

واتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا، وأما الفرع فقد فسره هنا بأنه أول التاج كانوا يذبحونه، قال الشافعي وأصحابه وآخرون: هو أول تاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها، وهكذا فسره كثيرون من أهل اللغة وغيرهم، وقال كثيرون منهم: هو أول التاج كانوا يذبحونه لأهنتهم وهي طواغيتهم، وكذا جاء في هذا التفسير في صحيح البخاري وسنن أبي داود، وقيل: هو أول التاج لمن بلغت إليه مائة يذبحونه، وقال شمر: قال أبو مالك: كان الرجل إذا بلغت إليه مائة قدم بكرة ففحره لصلته ويسمونه الفرع وقد صح الأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث وجاءت به أحاديث، منها حديث نيشة ﷺ قال: نادى رجل رسول الله ﷺ فقال: إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب: قال: اذبحوا لله في أي شهر كان وبروا لله وأطعموا، قال: إنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية فما تأمرنا؟ فقال: «في كل سائمة فرع تعدوه ماشيتك حتى إذا استحتمل ذبحته فتصدقت بلحمه» رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة. قال ابن المنذر: هو حديث صحيح. قال أبو قلابة أحد رواة هذا الحديث: السائمة مائة. ورواه البيهقي بإسناد الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خمسين واحدة وفي رواية: من كل خمسين شاة شاة» قال ابن المنذر: حديث عائشة صحيح.

وفي سنن أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال الراوي: أراه عن جده قال: «سئل النبي ﷺ عن الفرع قال: الفرع حق وإن تركوه حتى يكون بكرة أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فيلزق لحمه بوبره وتكفأ إناؤك وتوله ناقتك» قال أبو عبيد في تفسير هذا الحديث: قال النبي ﷺ: الفرع حق ولكنهم كانوا يذبحونه حين يولد ولا شبع فيه ولهذا: قال تذبحه فيلزق لحمه بوبره، وفيه: أن ذهاب ولدها يدفع لبنها ولهذا قال: خير من أن تكفأ يعني إذا فعلت ذلك فكأنك كفأت إناؤك وأرقت وأشاربه إلى ذهاب اللبن. وفيه أنه يفجعها بولدها ولهذا قال: وتوله ناقتك فأشار بتركه حتى يكون ابن مخاض وهو ابن ستة ثم يذهب وقد طاب لحمه واستمتع بلبن أمه ولا تشق عليها مفارقتها لأنه استغنى عنها، هذا كلام أبي عبيد. وروى البيهقي بإسناد عن الحارث بن عمر قال: أتيت النبي ﷺ بعرفات أو قال بمنى وسأله رجل عن العتيرة فقال: «من شاء عتر ومن شاء لم يعتر، ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع». وعن أبي رزين قال: يا رسول الله إنا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فتأكل منها ونطعم فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس بذلك». وعن أبي رملة عن مخنف بن سليم قال: «كنا وقوفاً مع رسول الله ﷺ بعرفات

فأشربوا في الأسقية كلها، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

(١) هذا الحديث مما صرح فيه بالناسخ والمنسوخ جميعاً، قال العلماء: يعرف نسخ الحديث تارة بنص كهذا وتارة بأخبار الصحابي ككان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وتارة بالتاريخ إذا تعذر الجمع، وتارة بالإجماع كترك قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، والإجماع لا ينسخ لكن يدل على وجود ناسخ، أما زيارة القبور فسبق بيانها في كتاب الجنائز.

وأما الانتباه في الأسقية فسبق شرحه في كتاب الإيمان، وسنعيده قريباً في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى، ونذكر هناك اختلاف الفاظ هذا الحديث وتاويل المؤول منها، وأما لحوم الأصاحي فذكرنا حكمها والله أعلم.

٣٧- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ نَهْيَتُكُمْ». فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سَيْنَانَ.

## ٦ - باب الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ

٣٨- (١٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّسَائِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرْنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ» (١).

رَأَى ابْنُ رَافِعٍ فِي رَوَاتِهِ: وَالْفَرْعُ أَوَّلُ التَّاجِ كَانَ يُتَجُّ لَهُمْ قَيْدُ بَحُونَهُ (٢). [أخرجه البخاري: ٥٤٧٣، ٥٤٧٤].

(١) قال: وقوله ﷺ: «لا فرع ولا عتيرة» أي لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة، قال: والحديث الآخر يدل على هذا المعنى فإنه أباح له الذبح واختار له أن يعطيه أرملة أو يحمل عليه في سبيل الله.

قال: وقوله ﷺ: «في العتيرة اذبحوا لله في أي شهر كان». أي: اذبحوا إن شئتم واجعلوا الذبح لله في أي شهر كان لا أنها في رجب دون غيره من الشهور، والصحيح عند أصحابنا وهو نص الشافعي استحباب الفرع والعتيرة، واجابوا عن حديث «لا فرع ولا عتيرة» بثلاثة أوجه: أحدها: جواب الشافعي السابق أن المراد نهي الوجوب. والثاني: أن المراد نهي ما كانوا يذبحون لأصنامهم. والثالث: أنهما ليسا كالأضحية في الاستحباب أو



بالحرم، قال أصحابنا: هذا غلط لأنه لا يعتزل النساء ولا يترك الطبيب واللباس وغير ذلك مما يتركه الحرام.

٤٠- ( ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَرْفَعُهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، وَعِنْدَهُ أَضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَأْخُذُ شَعْرًا وَلَا يَقْلَمَنَّ ظَفْرًا».

٤١- ( ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْغُبَرِيُّ، أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>(١)</sup>.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيَمْسِكْ، عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ».

(١) قوله: «عن عمر بن مسلم عن سعيد بن المسيب» كذا رواه مسلم عمر بضم العين في كل هذه الطرق إلا طريق حسن بن علي الحلواني ففيها عمرو بفتح العين وإلا طريق أحمد بن عبد الله بن الحكم ففيها عمراً أو عمر، وقال العلماء: الوجهان متقولان في اسمه.

٤١- ( ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَكَمِ الْهَاشِمِيَّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ أَوْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٢- ( ) وَحَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو اللَّيْثِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، أَنَّ عَمَّارَ بْنَ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيَّ<sup>(١)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذُبُعٌ يَنْبُحُهُ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا أَهْلُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضْحِيَ».

(١) قوله: «عمار بن أكيمة الليثي» هو بضم الهمزة وفتح الكاف وإسكان الباء وآخره تاء تكتب هاء.

(٢) قوله ﷺ: «من كان له ذبُع ينبحه» هو بكسر النال أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول: كحمل بمعنى عمول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ﴾.

٤٢- ( ) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ مُسْلِمٍ، أَنَّ

فسمعت يقول: «يا أيها الناس إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعترة هل تدري ما العترة؟ هي التي تسمى الرجبية» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن. وقال الخطابي: هذا الحديث ضعيف المخرج لأن أبا رملة مجهول، هذا مختصر ما جاء من الأحاديث في الفرع والعترة. قال الشافعي ﷺ: الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته فلا يذوقه رجاء البركة فيما يأتي بعده فسألوا النبي ﷺ عنه فقال: «فرعوا إن شئتم» أي اذبحوا إن شئتم، وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعونه في الجاهلية خوفاً أن يكره في الإسلام فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استحباباً أن يذوقه ثم يحمل عليه في سبيل الله. قال الشافعي: وقوله ﷺ: الفرع حق معناه: ليس يبطل وهو كلام عربي خرج على جواب السائل.

## ٧- باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو

مُرِيدُ التَّضَحِّيَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا

٣٩- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَشْرَهُ شَيْئًا<sup>(١)</sup>».

قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَعْضُهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: لَكِنِّي أَرْفَعُهُ.

(١) قوله ﷺ: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ويشره شيئاً» وفي رواية: «فلا يأخذ من شعره ولا يقلم ظفراً» واختلف العلماء فيمن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي فقال سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي: أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية. وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام.

وقال أبو حنيفة: لا يكره. وقال مالك في رواية: لا يكره، وفي رواية يكره، وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب، واحتج من حرم بهذه الأحاديث، واحتج الشافعي والآخرين: بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبعث به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى ينحر هديه» رواه البخاري ومسلم. قال الشافعي: البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك، وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه، قال أصحابنا: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو تنف أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك، وسواء شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور بدنه. قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله الرواية السابقة: «فلا يمس من شعره ويشره شيئاً» قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار، وقيل: التشبه



إليك إلى آخره» فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعية والإمامية من الرخصة إلى علي وغير ذلك من اختراعاتهم، وفيه جواز كتابة العلم وهو مجمع عليه الآن، وقد قدمنا ذكر المسألة في مواضع.

(٧) قوله ﷺ: «لعن الله من لعن والده ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثاً ولعن الله من غير منار الأرض» وفي رواية: «لعن الله من لعن والديه» أما لعن الوالد والوالدة فمن الكبائر، وسبق ذلك مشروحاً واضحاً في كتاب الإيمان، والمراد بمنار الأرض بفتح الميم علامات حدودها، وأما المحدث بكسر الدال فهو: من يأتي بفساد في الأرض وسبق شرحه في آخر كتاب الحج، وأما الذبح لغير الله فالمراد به: أن يذبح باسم غير الله تعالى كمن ذبح للصبغ أو للصليب أو لموسى أو لعيسى - ﷺ أو للكعبة ونحو ذلك فكل هذا حرام، ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، نص عليه الشافعي وافترق عليه أصحابنا، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً، وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحابنا أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه أفتى أهل بخارة بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله تعالى، قال الرافعي: هذا إنما يذبحونه استبشاراً بقدمه فهو كذبح العقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب التحريم والله أعلم.

٤٤ - ( ) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا أبو خاليد الأحمر، سليمان ابن حبان، عن منصور ابن حبان، عن أبي الطفيل، قال:

«قلنا لعلني ابن أبي طالب: أخبرنا بشيء أسره إليك رسول الله ﷺ، فقال: ما أسره إلي شيئاً كتمه الناس، ولكي يسمعه يقول: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من لعن والديه، ولعن الله من غير المنار».

٤٥ - ( ) حدثنا محمد ابن المثنى ومحمد ابن بشار (واللفظ لابن المثنى) قالوا: حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبه قال: سمعت القاسم ابن أبي بزة يحدث، عن أبي الطفيل، قال:

«سئل علي: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة» (١)، إلا ما كان في قراب سفي (٢) هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والديه، ولعن الله من آوى محدثاً».

(١) هكذا تستعمل كافة حالاً، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف كقولهم: هذا قول كافة العلماء

عمر الليثي، قال: كنا في الحمام قبيل الأضحى، فاطلى فيه أناس (١)، فقال بعضهم أهل الحمام (٢): إن سعيد ابن المسيب يكره هذا (٣)، أو ينهى عنه، فلقيت سعيد ابن المسيب فذكرت ذلك له، فقال: يا ابن أخي! هذا حديث قد نسي وتركت، حدثني أم سلمة، زوج النبي ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ، بمعنى حديث معاوية عن محمد ابن عمرو.

(١) أما قوله: «فاطلى فيه أناس» فمعناه أزالوا شعر العانة بالنورة.

(٢) والحمام مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

(٣) وقوله: «إن سعيداً يكره هذا» يعني يكره إزالة الشعر في عشر ذي الحجة لمن يريد التضحية لا أنه يكره مجرد الإطلاء، ودليل ما ذكرناه احتجاجة بمحدث أم سلمة وليس فيه ذكر الإطلاء إنما فيه النهي عن إزالة الشعر. وقد نقل ابن عبد البر عن ابن المسيب جواز الإطلاء في العشر بالنورة، فإن صح هذا عنه فهو محمول على أنه أفتى به إنساناً لا يريد التضحية.

٤٦ - ( ) وحدثني حرملة ابن يحيى وأحمد ابن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قالوا: حدثنا عبد الله ابن وهب، أخبرني خبوة، أخبرني خالد ابن يزيد، عن سعيد ابن أبي هلال، عن عمر ابن مسلم الجندعي (١)، أن ابن المسيب أخبره، أن أم سلمة، زوج النبي ﷺ أخبرته، وذكر النبي ﷺ، بمعنى حديثهم.

(١) قوله: «عن عمر بن مسلم الجندعي» وفي الرواية السابقة قال الليثي الجندعي بضم الجيم وإسكان النون ويفتح الدال وضمها، وجندع بطن من بني ليث وسبق بيانه أول الكتاب والله أعلم.

## ٨ - باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعليه

٤٣ - (١٩٧٨) حدثنا زهير ابن حرب وسريج ابن يونس، كلاهما عن مروان.

قال زهير: حدثنا مروان ابن معاوية الفزاري، حدثنا منصور ابن حبان، حدثنا أبو الطفيل عامر ابن وائلة، قال:

«كنت عند علي ابن أبي طالب، فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسير إليك؟ قال فغضب وقال: ما كان النبي ﷺ يسير إلي شيئاً يكتمه الناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال فقال: ما هن؟ يا أمير المؤمنين! قال: قال: «لعن الله من لعن والديه، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض» (٢).

(١) قوله: «إن علياً غضب حين قال له رجل ما كان النبي ﷺ يسير



	١٢٥٩	٣٥-- كتاب الأصاحي ٨- باب تحريم الذبح بغير الله تعالى ولنن	ح ١٩٧٨	
--	------	---	--------	--

ومذهب الكافة فهو خطأ معدود في لحن العوام وتخريفهم.

(٢) وقوله: «قرباب سيفي» هو بكسر القاف وهو: وعاء من جلد  
الطف من الجراب يدخل فيه السيف بغمده وما خف من الآلة والله أعلم.